أمطار غزيرة وتساقط برد.. سيول وفيضانات وتنين هوائي في طرطوس

الزراعة: إحصاء الأضرار بعد العاصفة

طرطوس- هيثم يحيى محمد

شهدت محافظة طرطوس يوم أمس السبت أمطاراً غزيرة جداً أدت لتشكل السيول وغمر الأراضي في مناطق عديدة خاصة في سهل عكار ولم يتمكن الفلاحون والزراعة واتحاد الفلاحين من إحصاء الأضرار.

وذكر رئيس مركز الأرصاد الجوية بطرطوس محمود مبارك لـ«الوطن» أن المنخفض الذي شهدته المحافظة منذ مساء الثلاثاء الماضي تجدد اليوم (أمس) وسوف يستمر حتى الرابع من الشهر القادم حيث بدأ قوياً ويكون كذلك اليوم الأحد ليتراجع بعض الشيء غداً وبعد الغد ثم تزداد فعاليته الخميس والجمعة والسبت حيث يتوقع سقوط ثلوج خلالها.

وأضاف مبارك: إن كميات الأمطار التي شهدتها المحافظة منذ مساء الثلاثاء الماضي وحتى صباح أمس السبت كانت في طرطوس ١٦٥ مم والكمية حتى الآن من هذا الموسم ٥٣٢ مم والعام الفائت ٦٣٢ والمعدل السنوي ٨٤٨ مم- صافيتا ١٦٩ والموسم ٣٨٩ والعام الفائت ٦٣٤ والمعدل ١٠٦٦-الدريكيش ١٦٣ والموسم ٥٠٩ والفائت ٦٤٥ والمعدل ١٢٩٣-والشيخ بدر ١٨٨ والموسم ٦٦٦ والفائت ٧٨٨ والمعدل ١٣٦٦-والقدموس ١٩١ والموسم ٦٠٢ والعام الفائت ٦٧١ والمعدل ١٢٤٦ وهكذا بقية المناطق، وأوضح أن سماكة (البرد) الذي تساقط في القدموس وبعض المناطق وصلت إلى واحد سم.

بدوره أكد مدير زراعة طرطوس علي يونس أن المحافظة شهدت سيولاً في عدة مواقع وسيتم إحصاء أضرارها بعد انتهاء الأحوال الجوية السائدة مشيراً إلى أن التنين الذي أصاب وطى حصين البحر أول من أمس ألحق الضرر باثني عشر بيتاً بلاستيكياً فقط وأشار مضر اسعد رئيس اتحاد الفلاحين أن السيول في منطقة الصفصافة وسهل عكار أدت لفيضان المياه في عدد من أراضي الفلاحين وإغلاق قنوات تصريف وأضرار محدودة هنا وهناك سيتم إحصاؤها بالتعاون مع مديرية الزراعة لاحقاً.

وذكر مدير مدينة طرطوس مظهر حسن أن غزارة المياه أدت لحصول بعض الاختناقات في شوارع المدينة تم التعامل معها بسرعة من قبل ورشات المدينة كما أدى المنخفض لحصول تنين هوائي في الشارع العريض بحي الغمقة الغربية اقتصرت أضراره على خلع لوحات إعلانية وكسر بعض واجهات المحلات وقلع بعض الأشجار.

وخلال جولة قامت بها «الوطن» في مدينة طرطوس ظهر أمس تبين أن بعض المواقع كانت تفيض بالمياه عند سوق بسام حمشو- شارع الثورة أمام الشرطة العسكرية- شارع الكورنيش البحري من أوله في الجهة الشمالية وحتى محطة ضخ مشوار- منطقة الأحلام وهذا الأمر يتكرر دائماً، كما تبين أن بعض الشوارع تعرضت لانهدامات وهبوطات بسبب سوء تنفيذ مشاريع صرف صحي فيها.

بتوجيه من الرئيس الأسد.. آخر اجتماعات الحكومة لهذا العام من حمص

خميس: مشكلة سعر الصرف هي الفرق بين الحاجة والمتوفر والعقوبات الاقتصادية وما جرى في دول الجوار

المتطلبات النفطية هذا العام أكبر بثلاثة أضعاف عن الأعوام السابقة

حمص - نبال إبراهيم

بتوجيه من الرئيس بشار الأسد، بدأ فريق حكومي برئاسة رئيس مجلس الوزراء عماد خميس زيارة عمل إلى محافظة حمص يوم أمس لمتابعة الواقع الخدمي والاقتصادي والتنموي في المحافظة وعقد الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء صباح اليوم الأحد.

وتركزت مداخلات أعضاء مجلس الشعب عن المحافظة خلال لقائهم رئيس الحكومة في مبنى المحافظة حول تعزيز الواقع الاقتصادي «الزراعي والصناعي والاستثماري» وتحسين الخدمات في مجالات الكهرباء والطرقات ومنظومة النقل العام إضافة إلى تقديم الدعم للمشاريع التنموية في الوحدات الإدارية والمجالس المحلية ودعم القطاع الصحي والسياحي وتنشيط دور الفعاليات الاقتصادية من القطاع الخاص باعتبارها داعماً أساسياً للبنية الاقتصادية.

وأكد خميس أن هدف الزيارة تعزيز التنمية في المحافظة بمكوناتها البشرية والاقتصادية والسياحية والاستثمارية والاجتماعية وتطوير الخدمات ومساهمة الوحدات الإدارية والمجالس المحلية في التنمية وتوسيع قاعدة المشروعات المتوسطة والصغيرة، منوهاً بأهمية التواصل باستمرار بين ممثلي الشعب والمؤسسات الحكومية للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والوقوف على متطلباتهم في مختلف المجالات، مشيراً إلى ضرورة تطوير آلية العمل للمرحلة المقبلة واستنهاض المقدرات التي تتمتع بها محافظة حمص باعتبارها تلعب دوراً تنموياً مهماً وتضم العديد من المؤشرات الاقتصادية الحيوية التي يجب تفعليها ضمن خطة الاعتماد على الذات وتوسيع قاعدة المشاريع المتوسطة والصغيرة ودعم الاقتصاد المحلي في مواجهة العقوبات أحادية الجانب القسرية المفروضة على الشعب السوري.

رصد على أرض الواقع

وأشار خميس إلى أهمية اللقاء مع أعضاء مجلس الشعب للإضاءة على الصعوبات القائمة وسبل تذليلها، إضافة إلى اقتراح المشاريع التي من شأنها خلق بيئة تنموية حقيقية تساعد على تجاوز الآثار السلبية التي خلفتها الحرب، لافتاً إلى أن الدعم المالي المطلوب لزراعة كل متر مربع وإعادة تشغيل المنشآت الصناعية والحرفية المتوقفة عن العمل والمتضررة وإطلاق مشاريع جديدة تعزز الدور التنموي للوحدات الإدارية، وتوسيع قاعدتها الاستثمارية سيتم تأمينه بهدف المساعدة على استنهاض مقدرات المحافظة ورفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

وبين رئيس مجلس الوزراء أن زيارة الفريق الحكومي لمحافظة حمص التي بدأت يوم أمس، والتي سبقته خلال الأيام الماضية زيارات متتالية وميدانية لعدد من الوزراء لمناطق مختلفة من حمص تأتي بهدف رصد العمل والمشاريع على أرض الواقع، موضحاً أن زيارة الفريق الحكومي لمحافظة حمص تأتي انطلاقاً من هدفين أساسيين أولهما أهمية الموقع الجغرافي لحمص في قلب سورية مما يجعلها نواة أساسية للتنمية، والهدف الثاني هو تحقيق ما يطمح له أهلنا في حمص ليكون واقع العمل أفضل في ظل الحصار المفروض على سورية.

وأشار خميس إلى تكثيف خطوات العمل الحكومي باتجاه استكمال إنجاز المشاريع المتوسطة والصغيرة، مبيناً أنها أولى العناوين التي سيتم مناقشتها خلال جلسة مجلس الوزراء التي ستنعقد اليوم في محافظة حمص، إضافة لتطوير الواقع الخدمي وتطوير المشاريع التنموية بكل مكوناتها (الخدمية والاقتصادية والعمرانية والسكانية)، مضيفاً: سيتم تأمين التمويل اللازم لعمل الوحدات الإدارية لتنفيذ خطة الحكومة في تمكين عمل هذه الوحدات التي تعتبر النواة الأساسية لتنفيذ المشاريع الصغيرة.

وفي تصريح للوطن أكد عضو مجلس الشعب عن محافظة حمص فراس السلوم خلال لقاء رئيس مجلس الوزراء أنه تم طرح الملف الصحي، مشيراً إلى أن رئيس الحكومة وعد أنه سيتم تزويد المشافي بالمحافظة بما يلزم مؤكداً أنه سيتم افتتاح المشفى الجامعي بالكامل خلال العام القادم بما يتضمنه من قسم خاص لجراحة القلب والقثطرة القلبية، مضيفاً: ورداً على مطالبات الأعضاء أكد رئيس الحكومة أن نسبة تنفيذ المشاريع الخدمية المطروحة ستصل إلى ما يزيد عن ٩٠ بالمئة خلال عام ٢٠٢٠، لافتاً إلى أنه سيتم تخصيص حمص ميزانية واعتمادات خاصة لتخديم كافة المناطق بما فيها الأحياء الشعبية.

من جهته بين عضو مجلس الشعب صالح معروف أنه تم طرح موضوع السماد الأزوتي والتلوث الحاصل في المحافظة نتيجة لانبعاثات معمل السماد، موضحاً أن رئيس مجلس الوزراء رد على ذلك بأنه تم الاتفاق على إعادة تأهيل الشركة لتكون صديقة للبيئة.

مع الأسرة الزراعية

واعتمد في اجتماع موسع مع الأسرة الزراعية في المحافظة الخريطة الاستثمارية الزراعية لعام ٢٠٢٠ والتي تهدف إلى توسيع قاعدة المشاريع المتوسطة والصغيرة في المحافظة وتوفير مستلزمات تطويرها على المدى المتوسط والبعيد بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتكريس مبدأ الاعتماد على الذات ودعم التنمية المحلية في المحافظة، حيث تم تكليف وزارة الزراعة بتوفير دليل وخريطة علمية لتوزع المشاريع الزراعية الاستثمارية المقترحة على مستوى المحافظة ووضع خطة لدعم مشاريع تنمية المرأة الريفية وتوسيع انتشارها في المحافظة وإيجاد قنوات التسويق المناسبة لمنتجاتها بما يساعد على تحسين دخل الأسر الريفية، وتم الطلب من وزارة الزراعة تقديم مقترحات لاستثمار بادية محافظة حمص بالشكل الأمثل الذي يجعلها حاضنة متكاملة للثروة الحيوانية في المحافظة بما يعوض النقص الحاصل فيها من جراء الخسائر التي أصابتها خلال الحرب.

مؤكداً أن الدعم الحكومي لقطاع الزراعة يأتي في المقدمة وهو دعم مفتوح، وكل ما يلزم لهذا القطاع موافق عليه من مجلس الوزراء، مشيراً إلى أن الدعم للقطاع الزراعي يجب أن يصب في زيادة الإنتاج وأن ينعكس على معيشة المواطن بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وأكد على أن القطاع الزراعي هو أحد مقومات صمود الاقتصاد الوطني في مواجهة الحصار الاقتصادي وصمام الأمان في توفير متطلبات السوق المحلية من المواد الأساسية خلال الحرب، لافتاً إلى أهمية المبادرات النوعية لتوسيع قاعدة المشاريع الزراعية المتوسطة والصغيرة في المحافظة.

وبين رئيس الحكومة في نهاية لقائه بالأسرة الزراعية أن جوهر زيارة الفريق الحكومي تشجيع الخطوات السريعة بما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، عاداً أنها مسؤولية الجميع، لافتاً إلى أن المطلوب من الجميع وضع رؤية متكاملة ونوعية ومختلفة عن ما كانت عنه سابقاً والعمل بآلية جديدة.

وتقرر خلال الاجتماع وضع خطة على مستوى المحافظة لإعادة زراعة المناطق المحررة من الإرهاب وفق مدد زمنية محددة بحيث يكون العام القادم عام النهوض بالقطاع الزراعي في محافظة حمص، واعتماد سياسة تسويق أكثر فاعلية للمنتجات الزراعية، وتم إعداد مذكرة بمشاريع التصنيع الغذائي التي يمكن إقامتها في المحافظة والمحفزات اللازم تقديمها لاستقطاب القطاع الخاص للاستثمار على التوازي مع تفعيل دور اتحاد غرف الزراعة ومديرية الزراعة في الوقوف على الصعوبات التي تعترض الفلاحين والإجراءات اللازمة لتذليلها.

كما تم تكليف وزارة الموارد المائية لتقديم رؤية لدعم مشاريع الري الحديث في المحافظة وتشجيع إقامة وحدات التحلية المحلية والمشاريع الإستراتيجية التي من شأنها تحسين الواقع المائي في المحافظة والتسهيلات الواجب تقديمها من تشريعات وقروض وإعفاءات ضريبية.

وتم الطلب من نقابة المهندسين الزراعيين توسيع قاعدتها الاستثمارية لزيادة مواردها الذاتية وتوظيفها في تحقيق أهداف النقابة لجهة دعم الفلاحين، ووافق خميس للنقابة على إنشاء شركة لاستيراد وتصنيع المبيدات الحشرية بما يساعد على توفير حاجة السوق المحلية منها.

• افتتاح المشفى الجامعي العام القادم ومعمل الأسمدة سيكون صديقاً للبيئة

• شركة لنقابة المهندسين الزراعيين لاستيراد وتصنيع المبيدات الحشرية

سعر الصرف

وخلال لقائه الصناعيين والفعاليات الاقتصادية ورجال الأعمال في حمص أكد خميس أن القطاع الخاص بكل مكوناته شريك رئيسي للدولة والحكومة السورية، مشيراً إلى أن عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ هما عاما إنجاز للدولة وخاصة فيما يتعلق بانتصارات الجيش السوري والانتعاش الاقتصادي وعودة مؤسسات الدولة مؤكداً أن الحرب على سورية في ربع الساعة الأخير.

وبيّن خميس أنه تم البدء بخطوات من الحكومة لتفادي العقوبات الاقتصادية بما يضمن الاعتماد على الذات وتسريع عملية الإنتاج في كل مؤسسة، مؤكداً على ضرورة عودة كل مؤسسة ووحدة إنتاجية مهما كانت صغيرة إلى العمل.

وأكد على استخدام إجراءات صارمة بحق كل المتهربين والمضاربين الماليين، موضحاً أن الحكومة جاهزة للتعامل مع كل المبادرات المنفتحة على الاتحادات أو بشكل فردي للنهوض بالقطاع الاقتصادي، لافتاً إلى أن هناك تشريعات لذلك قيد الإنجاز في القريب العاجل على صعيد الاستثمار.

وأوضح خميس أن السبب وراء تغير سعر الصرف هو الفرق ما بين الحاجة والمتوفر، مشيراً إلى أن تأمين المتطلبات النفطية كانت خلال هذا العام أكبر بثلاثة أضعاف عن الأعوام السابقة، علاوة على اشتداد العقوبات الاقتصادية على الدولة السورية، إضافة إلى أن ما جرى في الدول المجاورة من تجفيف العملة الأجنبية، وهذا ما أثر في عملية التبادل التجاري وانعكس على الأسعار، مؤكداً أن الحكومة عملت على تأمين سلة غذائية من ١٠ مواد رئيسة لذوي الدخل المحدود مهما تغير سعر الصرف، منوهاً بدعم المنشآت الاقتصادية التي تعمل والمنشآت المتعثرة وإعادة افتتاح المنشآت المغلقة.

بدورهم طالب بعض الصناعيين بمنح قروض إنتاجية ودعم المنشآت الصناعية المتوقفة ورفع الرسوم للمادة المستوردة المشابهة والإعفاء من الرسوم والضرائب لمدة ٥ سنوات للمنشآت المتضررة، وبضرورة دعم الصناعات التي تحقق قيمة مضافة والتشدد بمنح إجازات التصدير واعتماد منظومة الدفع الإلكتروني وتصحيح سعر الصرف وخاصة فيما يتعلق بالحوالات الواردة إلى القطر وتخفيف إجراءات رخص البناء.

ثقافة قانونية بمدارسنا

فارس: شكّلنا لجنة لدراسة التأمين الصحي وسيكون اختيارياً للمحامين

محمد منار حميجو

أكد نقيب محامي سورية الفراس فارس أنه يتم حالياً العمل مع وزارة التربية لإرسال محامين متطوعين إلى المدارس مع اختلاف المراحل لنشر التوعية والثقافة القانونية بين تلاميذ وطلاب المدارس باعتبار أن الوزارة وضعت برنامجاً لهذا الموضوع.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح فارس أن مجلس النقابة عقد اجتماعاً مع وزير التربية فتم العرض عليه بإرسال محامين إلى المدارس لنشر الثقافة القانونية ودور القوانين في الحياة العملية والغاية والهدف منها، لافتاً إلى أنه رحب بالفكرة وكلف أحد الأشخاص للتواصل مع النقابة لوضع الخطوط العريضة لهذا العمل.

وبيّن فارس أنه يمكن تطبيق هذا المشروع في الفصل الثاني باعتبار أن النقابة جاهزة لذلك، موضحاً أن النقابة مستعدة لاستقبال وفود طلابية للاطلاع على مهنة المحاماة ودور المحامي في الحياة، لافتاً إلى أن بعض المحامين كانوا يطلبون أن يعطوا دروساً للطلاب ما يعني أن هناك محامين مستعدين لذلك.

وأوضح فارس أنه لن تكون مادة رئيسة ضمن المنهاج بل من الممكن أن يتم إرسال محام إلى كل مدرسة يلقي عليهم بحثاً في موضوع معين بما يتناسب مع أعمارهم.

واعتبر فارس أن هذه الخطوة ممتازة وخصوصاً أنها تساهم في نشر الوعي القانوني ودور القانون في الحياة والمجتمع لذلك كان هناك تحمس من النقابة، مشيراً إلى أن النقابة طلبت من الوزارة أن يتم وضعها ضمن البرنامج الذي تعمل التربية على وضعه.

وأكد فارس أن هذه الثقافة مطلوبة ومن المفروض أن يكون هناك وعي قانوني وأن يتم التوضيح لكل الناس أن الهدف من العقوبات المنصوص عليها في القانون الردع بعدم ارتكاب الجرائم والحد منها، مشيراً إلى أن دور النقابة سوف يكون توعوياً ومساعدة «التربية» في المهمة التي تصدت لها بنشر الوعي مثلاً عن مخاطر المخدرات وغيرها من الجرائم التي من الممكن أن يرتكبها الطلاب إضافة إلى شرح مخاطر الجريمة على الحياة والمجتمع.

وفي موضوع آخر كشف فارس أنه تم تشكيل لجنة لدراسة وضع التأمين الصحي للمحامين والتواصل مع شركات التأمين في مقدمتها الشركة السورية للتأمين، موضحاً أن اللجنة سوف تدرس العروض ومن ثم عرضها على الفروع قبل عرضها على المؤتمر العام لاتخاذ قرار جماعي في الموضوع.

وفيما يتعلق عن إمكانية إحداث شركة خاصة بالنقابة اعتبر فارس أنه توجد صعوبة في ظل الظروف الحالية لكن وجود شركة خاصة للنقابة أفضل باعتبار أن ذلك يمكنها من إدارة نفسها كما يحدث في نقابة الأردن.

ولفت فارس إلى أن التأمين الصحي سوف يكون اختيارياً للمحامين باعتبار أنه لا يمكن إلزامهم بذلك، مشيراً إلى أنه يوجد حالياً صناديق إسعاف لتغطية قسم من التأمين الصحي لكن في ظل الظروف الحالية نحن بحاجة إلى تطوير النظام الصحي ليكون أفضل مما كان.

توقيف رئيس بلدية دوما

سريول: وعود بعودة حركة الدخول والخروج إلى طبيعتها بداية العام

عبد المنعم مسعود

كشفت مصادر في كل من محافظة ريف دمشق ومدينة دوما لـ«الوطن» عن توقيف رئيس مجلس مدينة دوما قبل أيام من قبل فرع الأمن الجنائي في محافظة الريف.

ووفقاً للمصادر فإن أسباب التوقيف تعود لتقاضيه مبالغ نقدية كتبرعات للبلدية من دون سند قانوني ومن دون وصولات رسمية، مبينة أن أحداً ممن دفع هذه المبالغ قدم معروضاً للنيابة، مما أدى لتوقيف رئيس البلدية وأحد أعضاء المجلس وأحد الموظفين، ولم تستبعد المصادر إمكانية إطلاق سراح رئيس البلدية، كما لم تستبعد إمكانية إحالته للقضاء في حال ثبوت التهم الموجهة ضده.

يذكر أن عملية توقيف رؤساء البلديات في محافظة ريف دمشق قد تكررت في الأشهر الأخيرة وكان آخرها توقيف رئيس بلدية المليحة، وكان سبقه رؤساء بلديات ضاحية قدسيا ومنين والحفير ووادي بردى وجرمانا وضاحية يوسف العظمة ومعربا وأعيدت أسباب أغلب من تم توقيفهم وإعفاؤهم لسماحهم بمخالفات البناء المختلفة.

وفي السياق بيّن عضو مجلس الشعب عن محافظة ريف دمشق عن منطقة دوما محمد خير سريول أن تجاوز عدد سكان مدينة دوما الـ٣٠٠ ألف يرتب على الجهات الخدمية مسؤوليات من أجل تأمين الخدمات اللازمة خصوصاً أن البنية التحتية عانت من التدمير والخراب خلال السنوات الماضية مبيناً أن ذلك يحتاج إلى إمكانات مادية كبيرة لتأمين كافة الخدمات بالشكل الأمثل.

وقال سريول في حديث لـ«الوطن»: إن المجتمع المحلي ونتيجة لهذا الوضع ساهم في محاولة إعادة الحياة إلى طبيعتها قبل الأزمة من خلال عدة أشكال أولها كان ترميم المؤسسات الحكومية وتفعيلها ومنها شعبة التجنيد والمحكمة، مضيفاً: وقد باشرنا مؤخراً بمبنى السجل المدني وسيتم الانتهاء منه في منتصف الشهر القادم ليتم تسليم المبنى لوزارة الداخلية مبيناً أن المبنى سابقاً كان مخفراً للمدينة ثم تحول ليصبح سجناً للنساء.

ويكشف سريول أن العمل جار لدمج مركزين صحيين في المدينة من أجل أن يتم اعتمادهما كمشفى مؤقت للمدينة بحيث يقوم المجتمع المحلي بإنجاز البناء وتسليمه لوزارة الصحة التي ستقوم بتجهيزه فنياً وطبياً.

ويعتقد سريول أن دوما تحتاج إلى عمل حثيث من أجل إعادة البنى التحتية للمدينة التي تعاني من نقص في خدمات كثيرة ابتداء من شوارعها المحفرة ومروراً بالصرف الصحي والمياه والقمامة والكهرباء وغيرها معيداً السبب في ذلك لتدمير وسرقة كافة التجهيزات خلال السنوات السابقة.

ووفقاً لسريول فإن الكهرباء بدأت بتسليم محولات للمدينة لكن لا يوجد أسلاك لتمديدها مبيناً أن الأهالي يقومون بشراء هذه الأسلاك وغيرها من مواد غير متوفرة لدى الكهرباء لإيصال الكهرباء من مراكز التحويل إلى حاراتهم ومنازلهم.

ويعتقد سريول أن الحركة الاقتصادية والتجارية وحتى الحرفية مقبولة ويمكن القول بشكل عام إنها أفضل من غيرها من المناطق المحررة في الغوطة، مضيفاً: إن ذلك لا يعني أن هذه الحركة عادت كما كانت عليه قبل سنوات، فللوصول إلى ذلك يستلزم الكثير وأولها عودة أساسيات العمل التجاري والاقتصادي والحرفي من الخدمات.

ويرى سريول أن القيود المفروضة على حركة الدخول والخروج للأشخاص والبضائع تضاف إلى باقي المشاكل التي تعاني منها المدينة كاشفاً عن وعد رسمي بأن تزال كافة القيود على حركة الدخول والخروج إلى المدينة للأشخاص والبضائع بعد بداية العام لتصبح مثلها مثل بقية المناطق الأخرى معيداً وجودها في دوما لقضايا أمنية مختلفة يتم الانتهاء منها.